

النهضة التونسية تعرض على المجتمع اللائحة الاقتصادية والاجتماعية لمؤتمرها العاشر

كتبه فريق التحرير | 13 مايو, 2016



في سابقة هي الأولى من نوعها في تونس، عرضت حركة النهضة التونسية اليوم، اللائحة الاقتصادية والاجتماعية لمؤتمرها العاشر المزمع إجراؤه الأسبوع القادم، على مجموعة من الأساتذة الجامعيين والخبراء الاقتصاديين ومديري البنوك وثلة من رجال الأعمال في تونس.

وأكد القيادي في حركة النهضة، رضا السعيد، على أن تحقيق النقلة الاقتصادية المطلوبة في تونس وبناء النهضة التنموية المنشودة تتطلب إدارة حوار اقتصادي وطني بين كل الأطراف حولة مقارنة جديدة تبنى على مبدأ التشاركية. بالإضافة إلى التوافق على منوال جديد ينطلق من الشروع في اصلاحات حقيقية وعميقة تفضي إلى خيارات وسياسات جديدة تفتح أفقا اقتصاديا جديدا للبلاد وتخلق أملا فاعلا في نفوس الشباب يدفعهم للعمل والمبادرة ويستنهض داخلهم طاقات الابتكار والتجديد.

وتهدف اللائحة الاقتصادية والاجتماعية حسب السعيدي، إلى رسم الخيارات والتوجهات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ورسم الخطوط الكبرى للسياسات العامة والأولويات المطلوبة التي تبنى على أساسها لاحقاً البرنامج التفصيلي لمختلف القطاعات والمجالات، وذلك ضمن رؤية جديدة تركز على خيار السوق الاجتماعي ومفهوم التنمية الاندماجية والاندماجية الشاملة التي تستند إلى خلفية فكرية متأصلة في الهوية العربية الاسلامية ومضامينها القيمية القائمة على مبدأ العمل والمشاركة والتكافل والاتقان.

وترى حركة النهضة في لائحته الاقتصادية والاجتماعية لمؤتمرها القادم أن توسيع الشراكات مع الفضاءات الاقليمية والقوى الاقتصادية الصاعدة وتنويع مصادر التمويل والبحث عن مصادر جديدة إضافية ومكملة إلى جانب إرساء حوكمة جديدة وإدارة رشيدة للفضاء الاقتصادي والاجتماعي وارساء منظومة قيمية متكاملة واحياء ثقافة العمل واصلاح المنظومة التربوية والتعليمية للبلاد، سبيلا للتموقع في صدارة الدول الصاعدة اقليمياً.

وتعتبر حركة النهضة حسب اللائحة المقدمة أن السياسات الاقتصادية للبلاد في الفترة المقبلة يجب أن تركز على تفعيل خيار التمييز الإيجابي للجهات الداخلية ومواصلة الاصلاحات العميقة للقطاع المالي وتوجيه السياسة الجبائية واعتماد سياسات اجتماعية تركز على الحوار الاجتماعي.

وتقترح النهضة إنشاء وزارة كبرى للاقتصاد تضم كافة القطاعات والمجالات ذات العلاقة، تتمتع بالصلاحيات الكافية وتشرف على إدارة المشاريع ووضع المخطط التنفيذي لانجاز الاصلاحات ومتابعة تنفيذها ومأسسة مسار الحوار الاقتصادي الوطني من أجل بلورة مشروع النوال التنموي المطلوب بمشاركة كافة الاطراف المعنية، إلى جانب اعتماد لوحة قيادية لتابعة تنفيذ الاصلاحات تهدف إلى تحديد مدى تقدّم الانجاز والعراقيل التي تحول دون ذلك.

ويهدف مسار الانتقال الاقتصادي الذي وضعته حركة النهضة التونسية إلى التحول بتونس نحو منوال تنمية جديد يركز على النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويؤسس لاقتصاد المعرفة ويوجه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/11750>